

إعلان

عودة

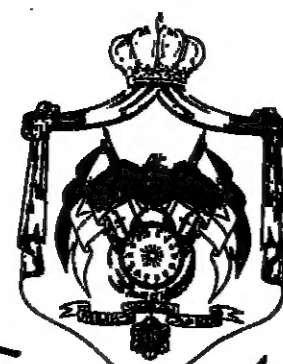
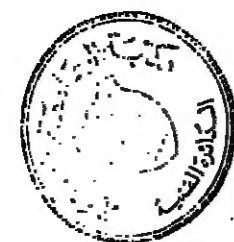
حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم الى عاصمة ملكه السعيد من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاربعاء الواقع في ١٩٨٩/٣/١ .

١٩٨٩/٢/٢

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي



الجمهورية الهاشمية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٢ شعبان سنة ١٤٠٩ هـ الموافق ٩ آذار سنة ١٩٨٩ م . العدد ٣٦١٤

القرارات

صفحة

- ٤٦٠ قانون مؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ قانون محكمة العدل العليا .
- ٤٦٦ قانون مؤقت رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .
- ٤٦٨ قانون مؤقت رقم ١٣ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون استقلال القضاء .
- ٤٧١ نظام رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ نظام معدل لنظام تحديد الصلاحيات الاقليمية لمحاكم الصلح والمحاكم البدائية ومحاكم الاستئناف .
- ٤٧٢ نظام رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ نظام معدل لنظام الانتقال والمسير .

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من الأهل

مخزن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ٩٤ للمادة ٩٢ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٢٩/٢/١
نصادق - بمقتضى المادة ٢١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ
المؤقت وأضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٢٩

قانون محكمة العدل العليا

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون محكمة العدل العليا لسنة ١٩٢٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكتابات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني الخصمة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزير	:	وزير العدل
الحكومة	:	محكمة العدل العليا المنشأة بمقتضى احكام هذا القانون .
القضاء	:	العمل في وظيفة قضائية تطبق عليها احكام تانسون استقلال القضاء المعمول به .

المادة ٣ - ١ - تنشأ ضمن ملاك وزارة العدل محكمة تسمى (محكمة العدل العليا) يكون مقرها في عمان ويتم تشكيلها من رئيس وعدد من الاعضاء القضاة بقدر الحاجة ومع مراعاة احكام المادة ٥ من هذا القانون تسري على رئيس المحكمة وقضاها ورئيس النيابة العامة الادارية لديها وعلى مساعديه الاحكام والقواعد القانونية التي تسري على القضاة النظاميين بها في ذلك احكام قانون استقلال القضاء المعمول به ويكون رئيس المحكمة بمرتبة رئيس محكمة تمييز كما يكون القاضي فيها بمرتبة قاضي تمييز .

ب - يكون كل من رئيس المحكمة ورئيس النيابة العامة الادارية فيها عضوا في المجلس القضائي وفي حالة غياب رئيس النيابة العامة الادارية يحل محله في المجلس اقدم الاعضاء في المحكمة .

المادة ٤ - يشترط لمن يعين رئيسا لمحكمة العدل العليا او قاضيا او رئيسا للنيابة العامة الادارية فيها ان تتوافر فيه الشروط التالية :

١ - ان يكون قد عمل في القضاء مدة لا تقل عن عشرين سنة .
ب - اشغل وظيفة مستشار قانوني في احدى الوزارات والدوائر الحكومية المدنية بالإضافة الى العمل في القضاء وممارسة المحاماة مدة لا يقل مجموعها عن خمس وعشرين سنة على ان يكون قد عمل من هذه المدة في القضاء والمحاماة مدة لا يقل مجموعها عن خمس عشرة سنة .

ج - ان يكون قد مارس المحاماة مدة لا تقل عن خمس وعشرين سنة .
د - عمل بمرتبة استاذ مدة لا تقل من خمس سنوات في تدريس القانون العام في احدى الجامعات الاردنية .

المادة ٥ - ١ - تلتحق لدى المحكمة رئاسة للنيابة العامة الادارية تشكل من رئيس يكون بمرتبة قاضي تمييز وعدد من المساعدين له بقدر الحاجة ، ويشترط لمن يعين مساعدا لرئيس النيابة العامة الادارية لدى المحكمة او ينقل اليها ان يكون قد عمل في القضاء او اشغل وظيفة مستشار قانوني لدى احدى الوزارات والدوائر الحكومية المدنية بالإضافة الى عمله في القضاء او المحاماة مدة لا تقل عن خمس سنوات او مارس المحاماة لمدة خمس عشرة سنة على الاقل .

ب - يتولى رئيس النيابة العامة الادارية او من يفوضه خطيا من مساعديه تمثيل الشخص الذي اصدر القرار في الدعاوى التي تقام عليه لدى المحكمة للطعن في ذلك القرار اذا كان من اشخاص الادارة العامة في الحكومة ، والحضور امامها بالنيابة عنه في تلك الدعاوى والقيام بجميع الاجراءات القانونية والقضائية التي تتعلق بها ، او تطلبها ، بما في ذلك توقيع اللوائح والطلبات فيها وتقديمها للمحكمة ، وتبلغ ما يقدم منها اليها ، وعرض البنات امامها وسماها ومناقشتها والمراجعة في تلك الدعاوى وتبلغ القرارات والاحكام التي تصدرها المحكمة فيها .

المادة ٦ - ١ - مع مراعاة احكام الفقرة ب من هذه المادة يعين رئيس المحكمة وقضاها ورئيس النيابة العامة الادارية لديها ومساعدهو بارادة ملكية سلبية بناء على تنسيب الوزير وقرار من المجلس القضائي على ان ينسب الوزير اكثر من شخص واحد للتعين في الوظيفة الشاغرة كلما امكن ذلك .

ب - عند انشاء المحكمة لأول مرة يعين رئيس المحكمة ورئيس النيابة العامة الادارية لديها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يقترن القرار بالادارة الملكية السالبة وذلك بالرغم مما ورد في اي تشريع اخر .

المادة ٧ - ١ - للوزير ان ينفذ بصورة مؤقتة ولدة لا تزيد على ثلاثة اشهر :-

١ - ايا من قضاة المحكمة ورئيس النيابة العامة الادارية فيها ليعمل قاضيا في محكمة التمييز او رئيسا لمحكمة استئناف .

٢ - ايا من قضاة محكمة التمييز ليعمل قاضيا في المحكمة او رئيسا للنيابة العامة الادارية لديها .

٣ - ايا من مساعدي رئيس النيابة العامة الادارية لدى المحكمة ليعمل قاضيا في اي محكمة من محاكم البداية او مساعدا للنائب العام .

ب - للمجلس القضائي بناء على تنسيب الوزير تحديد الانتداب في اي حالة من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (ا) من هذه المساهة للمدة التي تقتضيها الضرورة .

المادة ٨ - ١ - مع مراعاة احكام الفقرة ج من هذه المادة تنعقد المحكمة من هيئة او اكثر يشكلها رئيس المحكمة تتألف كل منها من رئيس وقاضيين على الاقل ، ويحيل الرئيس الدعاوى المقدمة الى المحكمة على هيئتها .

ب - اذا لم يكن رئيس المحكمة مشتركا في اي هيئة من هيئات مبراسها القاضي الاعلى رتبة من اعضائها او اقدمهم في الرتبة ادانساوا فيها ، ويرأسها اقدمهم في التعيين في القضاء اذا تساوا في الاقدمية في الرتبة . واذا تساوا في تلك الاعتبارات جميعها مبراس الهيئة اكبر اعضائها سنيا .

ج - اذا رأت احدى هيئات المحكمة الرجوع من مبدأ قانوني كانت قد قررتة هي او هيئة اخرى ، او تبين لها ان في الدعوى المعروضة عليها مبدأ قانوني مستحدا او هاجا لضعف المحكمة بكلل اعضائها باستثناء الغائب منهم لاي سبب من الاسباب وذلك للنظر في الدعوى واصدار الحكم فيها بما تراه موافقا بشأن ذلك المبدأ .

المادة ٩ - ١ - مع مراعاة احكام الفقرة ب من هذه المادة واحكام المادتين ١٠ و ١١ من هذا القانون :

تختص محكمة العدل العليا دون غيرها بالنظر والقضاء في الدعاوى المتعلقة بالامور التالية :

١ - الطعون الخلفة بانتخاب المجالس البلدية والادارية وغرف الصناعة والتجارة والجمعيات ولا تشمل هذه الصلاحية الاجراءات السابقة لعملية الاقتراع او المبددتها .

٢ - الطعون التي يقدمها ذوو الشأن في القرارات الادارية النهائية المتعلقة بالتعيين في الوظائف العامة او بمنح الزيادات السنوية للموظفين العاملين .

٣ - طلبات الموظفين العاملين بالغاء القرارات الادارية النهائية الصادرة بفصلهم من وظائفهم بغير الطريق القانوني .

٤ - طلبات الموظفين العاملين بالغاء القرارات النهائية الصادرة بحقهم من قبل المجالس التاديبية .

- ٥ - المنازعات المتعلقة برواتب التقاعد المستحقة للتقاعدين من الموظفين العماليين أو لورثتهم .
- ٦ - الدعاوى التي يقدمها الامراء والهيئات بالفناء القرارات الادارية النهائية .
- ٧ - الدعاوى بإبطال أي قرار صادر بموجب نظام يخالف الدستور أو القانون بناء على طلب المضرر .
- ٨ - المنازعات والمسائل التي تعتبر من اختصاص محكمة العدل العليا بموجب أي قانون آخر .
- ب - لا يقبل الطعن لدى محكمة العدل العليا في أي قرار يتعلق بعمل من أعمال السيادة .

المادة ١٠ - تقام الدعاوى لدى المحكمة بمقتضى احكام هذا القانون على الشخص الذي اصدر القرار الملغى فيه ، وتشمل كلفة (الشخص) لاغراض هذا القانون الشخص الطبيعي والمعنوي وأي هيئة من الاشخاص تشكل مجلسا أو لجنة بموجب القانون أو النظام ، ويشترط أن تستند أي دعوى تقدم الى المحكمة الى سبب أو أكثر من الاسباب التالية : -

أ - عدم اختصاص الشخص الذي اصدر القرار .

ب - مخالفة القرار لاحكام القوانين أو الانتظمة المعمول بها أو الخطأ في تطبيق تلك الاحكام .

ج - اقتران القرار أو اجراءات اصداره بمسبب في الشك .

د - اساءة استعمال السلطة في اصدار القرار .

المادة ١١ - تحقيقا للغايات المقصودة من هذا القانون يعتبر في حكم القرار الإداري رفض الجهة المختصة اتخاذ القرار أو امتناعها عن ذلك إذا كان يترتب عليها اتخاذها بمقتضى التشريعات المعمول بها

المادة ١٢ - أ - مع مراعاة احكام الفقرتين ب و ج من هذه المادة تقام الدعاوى لدى المحكمة باستدعاء خطي يقدم اليها خلال ٣٠ ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ القرار الإداري الشكوي منه للمستدعي أو من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو بأي طريقة أخرى إذا كان التشريع ينص على العمل بالقرار من ذلك التاريخ أو يقضي بتبليغه لذوي الشأن بترك الطريقة .

ب - في حالة رفض الجهة المختصة اتخاذ القرار أو امتناعها عن ذلك وفقا لما هو مبين في المادة ١١ من هذا القانون تبدأ مدة الطعن المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بعد انقضاء ٣٠ ثلاثين يوما من تاريخ تقديم المستدعي طلبا خطيا لتلك الجهة لتتخذ ذلك القرار .

ج - لا تطبق احكام هذه المادة على الدعاوى المتعلقة بالقرارات النعمية ويجوز تقديم هذه الدعاوى الى المحكمة في أي وقت دون التقيد بمدة محددة .

المادة ١٣ - أ - لا تسمع الدعاوى لدى المحكمة إلا إذا كان استدعاؤها موقعا من محام استاذ مارس المحاماة بهذه الصفة لمدة لا تقل عن ٥ سنوات أو عمل في وظيفة قضائية لمدة مماثلة قبل ممارسته للمحاماة بوكالة المستدعي لتقديم الدعاوى وتبليغها لدى المحكمة في جميع اجراءات المحاكمة وحتى صدور الحكم النهائي فيها .

ب - يشترط في استدعاء الدعاوى التي تقام لدى المحكمة ما يلي : -

١ - أن يكون مطبوعا بوضوح وعلى وجه واحد من كل ورقة .

٢ - أن يدرج فيه موجز من وقائع الدعاوى ومضمون القرار المطعون فيه واسباب الطعن والطلبات التي يريدها المستدعي من دعواه بصورة محددة .

ج - ترد الدعاوى إذا لم يتم المستدعي باتهام أي شرط من الشروط الواجب توافرها في استدعاء الدعاوى وفقا لاحكام الفقرة ب من هذه المادة أو تخلف عن توضيح أو تحديد أي واقعة أو سبب ورد فيه بصورة غير واضحة أو محددة خلال المدة التي تقررها له المحكمة مرة واحدة ولها أن تبطل الدعاوى مرة ثانية فقط وذلك بناء على اسباب تقتنع بها .

المادة ١٤ - أ - يرفق استدعاء الدعاوى التي تقام لدى المحكمة بالبيانات الخطية التي يستند اليها المستدعي في اليات دعواه ، وقائمه باسماء الشهود الذين يعتمد على شهادتهم في ذلك الاثبات ، كما يرفق الاستدعاء بالقرار المطعون فيه إذا كان قد تم تبليغه للمستدعي ، ويجوز ارفاق الاستدعاء بطلب أو صور من تلك البيانات الخطية على أن تكون مصدقة من محامي المستدعي بأنها مطابقة لاصولها .

ب - تستقنى من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة الوثائق والمستندات والسجلات والملفات التي يتم الاحتفاظ بها من قبل الجهات الادارية الرسمية العامة أو الجهات الأخرى لأعمالها واستعمالها الخاص ولا يجوز تبليغها لذوي الشأن أو تبليغها للغير ، ويكتفى بالإشارة اليها بوضوح وبصورة محددة فسي استدعاء الدعوى .

المادة ١٥ - يقدم استدعاء الدعوى الى رئيس الكتاب في المحكمة مع المرفقات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة ١٤ من هذا القانون على ثلاث نسخ للمحكمة ، ويمسك آخر من النسخ يكفي لتبليغها لكل من رئيس النيابة العامة الادارية لدى المحكمة والمستدعي ضده أو ضدهم إذا كانوا أكثر من واحد ، ويكتفى بتقديم نسخة واحدة عن المستدعي ضدهم إذا كانوا من غير اشخاص الادارة العامة الحكومية الذين ينوب عنهم محام واحد .

المادة ١٦ - يستوفى عند تقديم الدعوى الى المحكمة الرسم الخاص بدعاوى محكمة العدل العليا المنصوص عليه في نظام رسوم المحاكم المعمول به والجدول الملحق به ووفقا لاحكام الواردة فيها .

المادة ١٧ - أ - للمستدعي ضده ان يقدم للمحكمة لائحة جوابية على استدعاء الدعوى خلال ١٥ يوما من تاريخ تبليغه الاستدعاء ولرئيس المحكمة تخفيض هذه المدة بناء على طلب المستدعي أو تمديدتها بناء على طلب المستدعي ضده وذلك للمدة التي يراها مناسبة ، ويشترط في الحالتين ان يقدم الطلب معلا خلال المدة الاصلية لتقديم اللائحة الجوابية وينظر فيه في جلسة واحدة يعقدها رئيس المحكمة للطرفين ليثبت كل منهما الاسباب التي أوردها في طلبه دون غيرها ، وتبدأ المدة المخفضة أو المدة الإضافية التي تشملها التديد من تاريخ موافقة رئيس المحكمة على الطلب .

ب - إذا كانت الدعاوى مقالة على جهة أخرى من غير اشخاص الادارة العامة في الحكومة فلا تقبل اللائحة الجوابية فيها إلا إذا كانت موقعة من محام استاذ مارس المحاماة بهذه الصفة لمدة لا تقل عن ٥ سنوات أو عمل في وظيفة قضائية لمدة مماثلة قبل ممارسته للمحاماة بوكالة المستدعي ضده لذلك الغرض ولتبليغه في جميع اجراءات المحاكمة في الدعاوى وحتى صدور الحكم النهائي فيها .

ج - تسري على اللائحة الجوابية احكام الفقرة ب من المادة ١٣ واحكام المواد ١٤ ، ١٥ ، ٢١ من هذا القانون ويترتب على المستدعي ان يقدم لائحته الجوابية مع المرفقات المنصوص عليها في المادة ١٤ المشار اليها ليحقله الاستناد اليها كبيانات في الدعاوى .

د - تبلغ اللائحة الجوابية مع المرفقات به للمستدعي وله حق الرد عليها خلال ٧ سبعة ايام من تاريخ تبليغها اليه .

المادة ١٨ - أ - للمحكمة ان تكلف الطرفين في أي دعوى مقالة لديها أو ايا منهما تقديم لائحة اضافية وأكثر لتوضيح أو تفصيل أي من الوقائع أو الاسباب الواردة في استدعاء الدعوى أو في اللائحة الجوابية عليه أو في الرد على هذه اللائحة ، سواء قبل المباشرة في نظر الدعوى أو في أي مرحلة من مراحلها .

ب - إذا لم تقدم أي من اللوائح الإضافية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة خلال المدة التي حددتها المحكمة فتعتبر الأمور التي طلبت المحكمة تلك اللائحة لتوضيحها أو تقديم تفاصيل بشأنها خارجة عن وقائع الدعوى واسبابها ، ولا يجوز للطرف الذي طلبت منه ولم يقدمها الاستناد اليها في دعواه أو تقديم أي بيانات بشأنها .

المادة ١٩ - أ - لا يجوز لأي من المستدعي أو المستدعي ضده ان يقدم أو يورد أثناء النظر في أي دعوى أمام المحكمة أي وقائع أو اسباب لم تكن قد ادرجت في استدعاء الدعوى أو في اللائحة الجوابية عليه أو في الرد عليها وذلك تحت طائلة عدم قبولها لأي غاية من غايات الدعوى وردّها من قبل المحكمة باعتبارها من اصول المتعلقة بواجباتها التي يترتب عليها اجراؤها في أي مرحلة من مراحل المحاكمة ولولم يطلب أي من الطرفين ذلك .

ب - تعتبر أي وقائع واسباب أوردها أي من طرفي الدعاوى مسجلة بها قبل الطرف الآخر إذا لم يتركها صراحة وبصورة محددة في اللائحة الجوابية بالنسبة للمستدعي ضده أو في الرد عليها بالنسبة للمستدعي .

المادة ٢١- تعتبر المرفقات الخطية التي يقدمها المستدعي إلى المحكمة مع استئداء دعواه بمقتضى أحكام المادة ١٤ من هذا القانون ممثلة لبيئته الخطية في الدعوى ولا يجوز له تقديم غيرها أو غير أصولها إذا كان ما قدمه مع استئدائه نسخا أو صوراً بمصدقة عنها ، على أنه يجوز للمحكمة الموافقة على أن يقدم ببنات خطية أخرى أثناء المحاكمة إذا كانت ذات علاقة مباشرة بالدعوى ومجديه في اثباتها وثابت لها أن البنات الخطية التي يطلب إبرازها موجودة لدى إحدى الجهات الإدارية الرسمية العلية أو الجهات الأخرى وأنها قد رفضت تزويده بها أو امتنعت عن ذلك أو زودته بها بعد تقديم دعواه وكانت المدة القانونية لتقديمها قد انقضت عند تزويده بتلك البنات .

المادة ٢٣- ١ - إذا لم يحضر السدعي أمام المحكمة في الموعد المحدد للبشارة في النظر في دعواه أو تخلف عن حضور أي جلسة من جلسات المحاكمة فيها دون عذر مشروع تغيبه المحكمة فنظر المحكمة دها ، على أنه يخى ذلك الشخص تقديم دعوى جديدة المحكمة وفقا للاحكام والشروط المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك تقديمها خلال المدة المحددة لتدعيمها وان يدعى رسما عنها يعادل مثلي الرسم المدفوع عن الدعوى السابقة على ان لا يزيد على الحد الأعلى للرسم المقرر للدعوى التي تتبام لدى المحكمة .

المادة ٤٢- - تنظر المحكمة في الدعاوى القائمة لديها مرافعة وبصورة علنية إلا إذا قررت من تلقاء نفسها أو وافقت على طلب أحد الخصماء أن تنظر في أي دعوى سرا وذلك بناء على مقبضيات المصلحة العامة.

المادة ٢٥-١- يجوز لمن له علاقة بدعوى قائمة لدى المحكمة ويتأثر من نتيجة الحكم الذي سيصدر فيها ان يطلب من المحكمة احواله في الدعوى كشخص ثالث فيها ، فاذا انتظمت المحكمة بالاسباب التي قدمها وبينانه عليها انه سيتأثر من الحكم على ذلك الوجه تقرر قبوله في الدعوى بتلك الصلة ، ويتربط عليه عند ذلك ان يقدم الى المحكمة لائحة بدفاعة خلال ١٥ يوما من تاريخ تفهيمه او تبليغه القرار بقبول طلبه أو تفسري على هذه اللائحة احكام المواد ١٣ و ١٤ و ٢١ من هذا القانون واجباره الاكسري التغطية بالاستدعاءات والذوات

ب- تبلغ لائحة الشخص الثالث الى طرفي الدعوى ، ولكل منها الدرد عليها خلال ١٠ ايام من تاريخ تليفها اليه دون ان يتبرر مسبقا بأي من الاسباب والوقائع الواردة فيها اذا لم يتركها في رده او لم يرد عليها اصلا.

ج- يمدى الشخص الثالث حضور المحاكمة في الدعوى بعد انتهاء مدة الدرد على لائحة ، وتطبق عليه جميع اجراءات المحاكمة بالنسوس عليها في هذا القانون ، ويحق له تقديم مفاعله وبرافعاته بعد انتهاء طرفي الدعوى من تقديم مفاعلتها وبرافعاتها وفقا لاحكام هذا القانون.

المادة ٢٦ - أ - عند مباشرة الحكمة في نظر الدعوى بهذا السدعي بسرد واقع دعواه كما وردت في استمائه ويتم بيناته لانباتها ، وبعد ذلك يعرض السدعي ضدّه أوجه دفاعه في حدود ما جاء في لائحته الإجابية ويتم بيناته عليها ، ثم تستمع الحكمة إلى المرافعة الأخيرة لكل

ب - يكون حكم المحكمة في اي دعوى تقابل عليها طعنية الاقبل اي اعتراض او مراجعة باي طريق من الطرق ويتوجب تنفيذه بالصورة التي صدر فيها واذا تضمن الحكم الغاء القرار الاداري موضوع الدعوى فمتعتبر جميع الاجراءات والتصرفات القانونية والادارية التي تمت بموجب ذلك القرار ملغاه من تاريخ صدور الحكم بالغائه .

المادة ٢٨- لا يجوز اسقاط اى دعوى لدى المحكمة استقاطا مؤقتا او تاجيلها لوقت غير معين وبمبسر اى طلب يقدم فى اى من الحالتين استقاطا نهائيا للدعوى .

المادة ٣٠- عندما تصدر المحكمة حكمها النهائي في الدعوى تحكم فيه برسوم ومصاريف الدعوى كاملة على الطرف الخاسر لها وينصفها اذا خسرت جزءا منها ، ولما اتعاب المحاماة فنقدتها المحكمة ونفا لما تراه متناسبا مع الدعوى والجهد الذي بذل فيه .

المادة ٣٢- يلغى اي نص او حكم في اي تشريع آخر يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ٣٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون

1989/3/8

وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
وزير العمل بالوكالة	وزير الخارجية	وزير التربية والتعليم	وزير الدفاع
مروان الحمود	مروان القاسم	نوقان الهنادي	زيد الرفاعي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير المالية	وزير الصحة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
عبد السلام كتمان	د. حنا عوده	د. زهير ملحس	د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط
وزير المياه والري	وزير التعليم العالي	وزير الاعلام	وزير الطاقة والبرق المعننية
وزير النقل والاتصالات بالوكالة	د. ناصر الدين الاسد	د. هاني الخضائونه	د. هشام الخطيب
المهندس احمد دحلان	وزير الداخلية	وزير التخطيط	وزير العدل
وزير الزراعة	رجائي الحجاتي	د. طاهر كتمان	رياض الاشكمه
يوسف حندان	وزير الثقافة والتراث القومي	وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	د. محمد الحجوري	د. موسى خليفات	المهندس شفيق الزوايده
زهي المجنولي	وزير التنمية الاجتماعية	وزير التكوين	وزير الصناعة والتجارة
وزير السياحة	د. فواز طوقان	د. فايز الطراونه	حمدي الطباع
بنال حكمت			

بسم الله الرحمن الرحيم

الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للباب ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٣/٤

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونامر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وأضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٨٩) ويقرا مع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٦ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -
المادة ٦ -

١ - تشكل محاكم استئناف في كل من عمان واربد ومعاين ويعين لكل منها رئيس وعدد من القضاة ويجوز للمحكمة عقد جلساتها في اي مكان ضمن منطقة الصلاحية الاتية لها بموافقة من وزير العدل .

ب - تحال جميع القضايا المنظورة حالي لدى محكمة استئناف عمان الى محكمة استئناف معاين مما يدخل ضمن الصلاحية الاتية لهما ، الا اذا كانت محجوزة للمرافعة او اصدار الحكم .

المادة ٣ - يلغى نص المادتين ٩ و ١٠ من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي : -
المادة ٩ -

١ - تشكل محكمة التمييز في عمان من رئيس واحد وعدد من القضاة وتنفذ من رئيس وقاضيين وفي حالة استمرار محكمة الاستئناف على قرارها المنقوض او كانت القضية المعروضة عليها تدور حول نقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التعقيد او تنطوي على اهمية عامة تستلزم في هيئة عامة من رئيس وثمانية قضاة .
ب - اذا لم يشترك رئيس المحكمة في هيئتها الممتدة ليرأسها القاضي الاقدم في المحكمة ويدهى احد قضاة المحكمة لاكمال نصاب الهيئة .
ج - عند وقوع خلاف في الرأي تصدر المحكمة قرارها بالاكثرية .

٢ - اعتبارا من العمل باحكام هذا القانون تلغى وظيفة الرئيس الثاني لمحكمة التمييز .
٣ - تنشأ محكمة عدل مليا في عمان يحدد كيانها واختصاصها واجراءات المحاكمة امامها بموجب قانون يصدر لهذه الغاية وتدارس صلاحيتها اعتبارا من التاريخ الذي يقرره مجلس الوزراء .

المادة ١٠ - تنظر محكمة التمييز : -

١ - بصلتها الجزائية في جميع الاحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف في القضايا الجنائية .
٢ - بصلتها الحقوقية : -

١ - بصلتها في الاحكام والقرارات الصادرة من محكمة الاستئناف في الدعاوى الحقوقية البديائية او التي تكون قيمة الدعوى فيها اكثر من ٥٠٠ دينار على ان تبتصر في النظر في القضايا الحقوقية المعلقة اليها قبل صدور هذا القانون وكانت قيمتها خمسمائة دينار او اقل واصدار القرار فيها .

ب - اذا كان الخلاف في الاحكام الاخرى حول نقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التعقيد او تنطوي على اهمية عامة واخذت محكمة الاستئناف بذلك .

ج - اذا رفضت محكمة الاستئناف اعطاء الاذن بحق لمطالب الاذن ان يتقدم بهذا الطلب الى رئيس محكمة التمييز الذي له بعد تحقيق هذه الاوراق والاطلاع على قرار الاستئناف صلاحية الاذن او الرض .

الحسين بن طلال

١٩٨٩/٣/٤

وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة
وزير العمل بالوكالة
مروان الحمود

نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية
مروان القاسم

وزير الشؤون الداخلية
وزير المالية
د. هنا عوده

وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير العدل
د. زهير بلحس

وزير المياه والري
وزير التعليم العالي
د. ناصر الدين الاسد

وزير النقل والاتصالات بالوكالة
وزير الداخلية
د. هاني الخصاونة

المهندس احمد دخقان
وزير الزراعة
د. طاهر كتمان

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير الثقافة
د. عيسى خليفات

وزير العدل
وزير التكوين
د. فايز الطراونة

وزير السياحة
وزير التنمية الاجتماعية
د. نواز طوقان

ينال حكمت
وزير الصناعة والتجارة
د. فاضل الطباع

هكذا من المثل

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٢/٤

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون

المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون استقلال القضاء

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من القانون الاصلي بشطب عبارة (وكيل الوزارة) الواردة في تعريف كلمة (القاضي) والاستعاضة عنها بعبارة (الامين العام للوزارة) .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ٤ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٤ -

يتألف المجلس القضائي من :

- | | |
|--|---------------|
| ١ - رئيس محكمة التمييز : | رئيسا |
| ٢ - رئيس محكمة العدل العليا : | نائباً للرئيس |
| ٣ - رئيس النيابة العامة لدى محكمة التمييز : | |
| ٤ - رئيس النيابة العامة لدى محكمة العدل العليا : | |
| ٥ - الامين العام للوزارة : | اعضاء |
| ٦ - رؤساء محاكم الاستئناف : | |
| ٧ - اقدم المفتشين في الوزارة : | |
| ٨ - قاضيين لا تقل درجة كل منهما عن الخاصة بخنارهما الوزير لمدة سنتين . | |

المادة ٤ - يلغى نص المادة ٥ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٥ -

١ - في حالة غياب رئيس المجلس القضائي يتولى رئيس محكمة العدل العليا رئاسة المجلس واذا غابا يتولى اقدم الاعضاء لمي محكمة التمييز رئاسة المجلس .

٢ - في حالة غياب رئيس النيابة العامة لدى محكمة التمييز ينضم الى المجلس النائب العام في عمان وفي حال غياب رئيس النيابة العامة لدى محكمة العدل العليا ينضم الى المجلس اقدم الاعضاء في محكمة العدل العليا .

٣ - اذا غاب امين عام الوزارة او المفتش فيها فينتدب الوزير من يحل محل الغائب منها .

٤ - اذا غاب اي من القاضيين المعيّنين ينتدب الوزير من يحل محل الغائب منها .

ب - تعني كلمة (الغياب) لاغراض هذه المادة الغياب عن الوظيفة .

المادة ٥ - تعدل المادة ٧ من القانون الاصلي باضافتها يلي الى اخرها (ويعتبر انشاء سر الدائرة لدى المجلس بمثابة انشاء سر المذاكرة لدى المحاكم) .

المادة ٦ - يلغى نص المادة ٨ من القانون الاصلي بالغائها ويستعاض عنه بالنص التالي :-

مادة ٨ -

يؤدي المجلس رايه من تلقاء نفسه او بناء على طلب الوزير في المسائل المتعلقة بالقضاء والنيابة وذلك بان يضع رئيس المجلس في مطلع كل سنة تقريراً سنوياً يرفعه الى المجلس لمناقشته واتخاذ ثم رفعه الى الوزير يتضمن صورة عن اوضاع وعمل المحاكم في السنة السابقة مع تزويد الوزير بالاقتراحات التشريعية والتنظيمية التي يراها موافقة لمصلحة القضاء وذلك في ضوء القرارات الصادرة عن محكمتي التمييز والعدل العليا .

المادة ٧ - يلغى نص المادة ١٥ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٥ -

١ - يقسم القضاء عند تعيينهم وقبل مباشرتهم وظائفهم القسم التالي :-

(اقسام بالله العظيم ان اكون مخلصاً للملك والوطن وان احكم بين الناس بالعدل وان احترم القوانين واؤدي وظائفني بكل امانة واخلاص وان التزم سلوك القاضي الصادق الشريف) .

ب - يؤدي كل من رئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة العدل العليا اليمين المنصوص عليها في الفقرة (ا) من هذه المادة امام الملك .

ج - يؤدي قضاة محكمة التمييز وقضاة محكمة العدل العليا ورئيس النيابة العامة لديهما ورؤساء محاكم الاستئناف اليهين المنصوص عليها في الفقرة (ا) من هذه المادة امام الهيئة العامة لمحكمتي التمييز والعدل العليا ولما القضاة الآخرون فيؤدون اليمين قبل مباشرتهم العمل امام رئيس محكمة التمييز .

المادة ٨ - تعدل المادة ١٩ من القانون الاصلي بالفانص الفقرة د منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

د - لا يجوز ترقيم القاضي من درجة اخرى حتى الدرجة الثالثة قبل انقضاء ثلاث سنوات على حلوته في تلك الدرجة الا اذا عين في اعلى مريوطها فترفع بعد انقضاء سنة على التعيين وتعطى الاولوية في الترقيم لمن اجتاز الدورات التي حددتها الوزارة في المعهد القضائي ، اما القاضي في الدرجتين الثانية والاولى يرفع الى الدرجة الاعلى منها بعد سنتين على الاقل من حلوته في تلك الدرجة ، اما القاضي في الدرجة الخاصة فيجوز ترقيعه بعد بضي سنه على الاقل فيها على ان يقدم القاضي الذي سيرفع من الدرجات الثانية وحتى الخاصة بحثاً قانونياً مبتكراً يناقش فيه بنجاح من قبل لجنة من ثلاثة اعضاء ينتدب المجلس اثنين منهم من بين اعضائه ويعين احدهما رئيساً للجنة وينتدب مجلس ادارة المعهد القضائي من بين اعضائه العضو الثالث في اللجنة .

المادة ٩ - تعدل المادة ٢١ من القانون الاصلي باعتبارها ورد فيها مقرة (ا) واضافة الفقرة ب التالية اليها :

ب - لا يجوز نقل اي قاض الى محكمة التمييز الا اذا عمل في محكمة الاستئناف مدة لا تقل عن سنتين ، كما لا يجوز نقل اي قاض الى محكمة استئناف الا اذا عمل في محكمة البداية او محكمة الجنائيات الكبرى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

المادة ١٠ - تعدل المادة ٢٢ من القانون الاصلي باضافة الفقرة د التالية اليها :-

د - يجوز انتداب القاضي للتدريس في المعهد القضائي الاردني والجامعات بقرار من المجلس بناء على تنسيب الوزير .

المادة ١١ - يلغى نص المادة ٢٣ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٣ -

تنتهي خدمة رئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة العدل العليا حكماً عند اكمال كل منهما الثانية والسبعين من العمر دون الحاجة الى اصدار قرار بانتهاء خدمته القاضي حكماً عند اكماله الثامنة والسبعين من عمره دون الحاجة الى اصدار اي قرار بانتهاء من اي جهة من الجهات وذلك دون الاخلال بانتهاء خدمته او انتهاء قبل ذلك لاي سبب آخر بما في ذلك المرض بموجب التشريعات المعمول بها .

المادة ٩ - تعدل المادة ٢١ من القانون الاصلي باعتبارها ورد فيها مقرة (ا) واضافة الفقرة ب التالية اليها :

ب - لا يجوز نقل اي قاض الى محكمة التمييز الا اذا عمل في محكمة الاستئناف مدة لا تقل عن سنتين ، كما لا يجوز نقل اي قاض الى محكمة استئناف الا اذا عمل في محكمة البداية او محكمة الجنائيات الكبرى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

المادة ١٠ - تعدل المادة ٢٢ من القانون الاصلي باضافة الفقرة د التالية اليها :-

د - يجوز انتداب القاضي للتدريس في المعهد القضائي الاردني والجامعات بقرار من المجلس بناء على تنسيب الوزير .

المادة ١١ - يلغى نص المادة ٢٣ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٣ -

تنتهي خدمة رئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة العدل العليا حكماً عند اكمال كل منهما الثانية والسبعين من العمر دون الحاجة الى اصدار قرار بانتهاء خدمته القاضي حكماً عند اكماله الثامنة والسبعين من عمره دون الحاجة الى اصدار اي قرار بانتهاء من اي جهة من الجهات وذلك دون الاخلال بانتهاء خدمته او انتهاء قبل ذلك لاي سبب آخر بما في ذلك المرض بموجب التشريعات المعمول بها .

المادة ٩ - تعدل المادة ٢١ من القانون الاصلي باعتبارها ورد فيها مقرة (ا) واضافة الفقرة ب التالية اليها :

ب - لا يجوز نقل اي قاض الى محكمة التمييز الا اذا عمل في محكمة الاستئناف مدة لا تقل عن سنتين ، كما لا يجوز نقل اي قاض الى محكمة استئناف الا اذا عمل في محكمة البداية او محكمة الجنائيات الكبرى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

المادة ١٠ - تعدل المادة ٢٢ من القانون الاصلي باضافة الفقرة د التالية اليها :-

د - يجوز انتداب القاضي للتدريس في المعهد القضائي الاردني والجامعات بقرار من المجلس بناء على تنسيب الوزير .

المادة ١١ - يلغى نص المادة ٢٣ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٣ -

تنتهي خدمة رئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة العدل العليا حكماً عند اكمال كل منهما الثانية والسبعين من العمر دون الحاجة الى اصدار قرار بانتهاء خدمته القاضي حكماً عند اكماله الثامنة والسبعين من عمره دون الحاجة الى اصدار اي قرار بانتهاء من اي جهة من الجهات وذلك دون الاخلال بانتهاء خدمته او انتهاء قبل ذلك لاي سبب آخر بما في ذلك المرض بموجب التشريعات المعمول بها .

المادة ٩ - تعدل المادة ٢١ من القانون الاصلي باعتبارها ورد فيها مقرة (ا) واضافة الفقرة ب التالية اليها :

ب - لا يجوز نقل اي قاض الى محكمة التمييز الا اذا عمل في محكمة الاستئناف مدة لا تقل عن سنتين ، كما لا يجوز نقل اي قاض الى محكمة استئناف الا اذا عمل في محكمة البداية او محكمة الجنائيات الكبرى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

المادة ١٠ - تعدل المادة ٢٢ من القانون الاصلي باضافة الفقرة د التالية اليها :-

د - يجوز انتداب القاضي للتدريس في المعهد القضائي الاردني والجامعات بقرار من المجلس بناء على تنسيب الوزير .

المادة ١١ - يلغى نص المادة ٢٣ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٣ -

تنتهي خدمة رئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة العدل العليا حكماً عند اكمال كل منهما الثانية والسبعين من العمر دون الحاجة الى اصدار قرار بانتهاء خدمته القاضي حكماً عند اكماله الثامنة والسبعين من عمره دون الحاجة الى اصدار اي قرار بانتهاء من اي جهة من الجهات وذلك دون الاخلال بانتهاء خدمته او انتهاء قبل ذلك لاي سبب آخر بما في ذلك المرض بموجب التشريعات المعمول بها .

المادة ٩ - تعدل المادة ٢١ من القانون الاصلي باعتبارها ورد فيها مقرة (ا) واضافة الفقرة ب التالية اليها :

ب - لا يجوز نقل اي قاض الى محكمة التمييز الا اذا عمل في محكمة الاستئناف مدة لا تقل عن سنتين ، كما لا يجوز نقل اي قاض الى محكمة استئناف الا اذا عمل في محكمة البداية او محكمة الجنائيات الكبرى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

المادة ١٠ - تعدل المادة ٢٢ من القانون الاصلي باضافة الفقرة د التالية اليها :-

د - يجوز انتداب القاضي للتدريس في المعهد القضائي الاردني والجامعات بقرار من المجلس بناء على تنسيب الوزير .

المادة ١١ - يلغى نص المادة ٢٣ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٣ -

تنتهي خدمة رئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة العدل العليا حكماً عند اكمال كل منهما الثانية والسبعين من العمر دون الحاجة الى اصدار قرار بانتهاء خدمته القاضي حكماً عند اكماله الثامنة والسبعين من عمره دون الحاجة الى اصدار اي قرار بانتهاء من اي جهة من الجهات وذلك دون الاخلال بانتهاء خدمته او انتهاء قبل ذلك لاي سبب آخر بما في ذلك المرض بموجب التشريعات المعمول بها .

هذا من الأصول

المادة ١٢ - يلغى نص المادة ٤٤ من القانون الاسلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٤٤ -

١ - تبدأ العطلة القضائية السنوية من اليوم الاول من شهر تموز من كل سنة وتنتهي في اليوم الثلاثين من شهر ايلول من السنة نفسها ولكل قاضي الحصول على اجازته السنوية خلال هذه المدة وتمنح بقرار من الوزير بناء على تنسيب رئيس المحكمة المختص .

ب - يقدم القاضي طلب الحصول على اجازته السنوية الى رئيس المحكمة قبل خمسة عشر يوما على الاقل من بداية العطلة القضائية ليحيله رئيس المحكمة الى الوزير مع رايه في الطلب مع مراعاة تنظيم سير العمل في المحكمة والاستمرار في نظر القضايا المستعجلة التي يعينها رئيس المحكمة .

ج - تحدد نقابة المحامين اجازة المحامين خلال العطلة القضائية في الفترة المنصوص عليها في الفقرة (ا) من هذه المادة على ان لا تزيد الاجازة عن خمسة واربعين يوما في السنة .

د - تلزم المحاكم خلال العطلة القضائية بتأجيل قضايا المحامي الذي يستعمل اجازته القضائية خلال العطلة القضائية .

١٩٨٩/٣/٤

الحسين بن طلال

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
وزير العدل بالوكالة	وزير الخارجية	وزير التربية والتعليم
مروان الحمود	مروان القاسم	زيد الرفاعي

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير المالية	وزير الصحة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
عبد السلام كتعمان	د. حنا عوده	د. زهير ملحم	د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب

وزير المياه والري	وزير التعليم العالي	وزير الاعلام	وزير الطاقة
وزير النقل والاتصالات بالوكالة	د. ناصر الدين الاسد	د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب
المهندس احمد دخقان			

وزير الزراعة	وزير الداخلية	وزير التخطيط	وزير العدل
يوسف حمدان	رجائي الدجاني	د. طاهر كتعمان	رياض الشكعة

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الثقافة والتراث القومي	وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان
زهير المجلوني	د. محمد الحموري	د. عوض خليفات	المهندس شفيق الروايدة

وزير السياحة	وزير التنمية الاجتماعية	وزير التكوين	وزير الصناعة والتجارة
بنال حكمت	د. بواز طوقان	د. فايز الطراونه	حمدي الطباع

نخيل الحسين الاول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٣/٤ تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ١١ لسنة ١٩٨٩

نظام معدل لنظام تحديد الصلاحية الاقليمية لمحاكم الصلح والمحاكم البدائية ومحاكم الاستئناف

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تحديد الصلاحية الاقليمية لمحاكم الصلح والمحاكم البدائية ومحاكم الاستئناف لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع النظام رقم ٣ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاسلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٢ من النظام الاسلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
١ - تكون دائرة اختصاص محكمة استئناف عمان المحاكم البدائية والصلحية في محافظات العاصمة والبلقاء والكرك والزرقاء وما يتبع هذه المحافظات من الوية واقضية ونواحي وقرى وعشائر كما هو مبين بالجدول ذوات الأرقام ١ و ٦ و ٧ و ٩ الملحق بنظام التقسيمات الادارية رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٥ وايضا تعديلات قد تطرأ عليه .

٢ - تكون دائرة اختصاص محكمة استئناف اربد المحاكم البدائية والصلحية في محافظتي اربد والمفرق وما يتبعهما من الوية واقضية ونواحي وقرى وعشائر كما هو مبين بالجدولين رقم ٣ و ١٠ والملحقين بنظام التقسيمات الادارية رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٥ وايضا تعديلات قد تطرأ عليه .

٣ - تكون دائرة اختصاص محكمة استئناف عمان المحاكم البدائية والصلحية في محافظتي معسل والطفيلة وما يتبعهما من الوية واقضية ونواحي وقرى وعشائر كما هو مبين في الجدولين رقم ٨ و ١١ الملحقين بنظام التقسيمات الادارية رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٥ وايضا تعديلات قد تطرأ عليه .

الحسين بن طلال

١٩٨٩/٣/٤

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
وزير العدل بالوكالة	وزير الخارجية	وزير التربية والتعليم
مروان الحمود	مروان القاسم	زيد الرفاعي

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير المالية	وزير الصحة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
عبد السلام كتعمان	د. حنا عوده	د. زهير ملحم	د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب

وزير المياه والري	وزير التعليم العالي	وزير الاعلام	وزير الطاقة
وزير النقل والاتصالات بالوكالة	د. ناصر الدين الاسد	د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب
المهندس احمد دخقان			

وزير الزراعة	وزير الداخلية	وزير التخطيط	وزير العدل
يوسف حمدان	رجائي الدجاني	د. طاهر كتعمان	رياض الشكعة

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الثقافة والتراث القومي	وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان
زهير المجلوني	د. محمد الحموري	د. عوض خليفات	المهندس شفيق الروايدة

وزير السياحة	وزير التنمية الاجتماعية	وزير التكوين	وزير الصناعة والتجارة
بنال حكمت	د. فواز طوقان	د. فايز الطراونه	حمدي الطباع

نظام مجلس الوزراء

بمقتضى المادة ١١٤ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٢/٤
نأمر بوضع النظام الاتسي :-

نظام رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩

نظام معدل لنظام الانتقال والسفر

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الانتقال والسفر لسنة ١٩٨٩) ويقرا مع النظام رقم ٥٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من النظام الاصلي بإلغاء تعريف عبارة (الوزير المختص) وعبارة (وكيل الوزارة) الواردين فيها ويستعاض عنهما بما يلي :-

الوزير المختص :
الوزير فيما يختص في وزارته والدوائر المرتبطة به

ولغايات هذا النظام تشمل عبارة (الوزير المختص) :

أ - رئيس الوزراء فيما يختص بالوزراء ورؤساء الدوائر والمؤسسات والسلطات الحكومية الذين يمارسون صلاحيات الوزراء فيما يتعلق بدوائهم ورؤساء مجالس ادارات المؤسسات والسلطات الحكومية وكذلك فيما يختص بموظفي رئاسة الوزراء .

ب - رئيس مجلس الاعيان او رئيس مجلس النواب

في حالة غيابه فيما يختص بموظفي مجلس الامة .

ج - رئيس الديوان الملكي الهاشمي فيما يختص بموظفي الديوان الملكي الهاشمي .

د - رئيس اية دائرة يمارس بموجب قوانين او أنظمة خاصة صلاحيات الوزير المختص فيما يتعلق بموظفي تلك الدائرة .

هـ - رئيس مجلس ادارة اية مؤسسة او سلطة او هيئة عامة تابعة للحكومة .

الامين العام لاي دائرة وتشمل :-

(الامناء العامين والمديرين العامين ومديري الدوائر المستقلة ونواب او وكلاء رؤساء الدوائر الذين تسليم تعريف (الوزير المختص)

المادة ٣ - يلغى نص المادة ٣ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ - يصنف المشمولون بالحكم هذا النظام على الشكل التالي :-

١ - المجموعة الخاصة :

رئيس الوزراء والوزراء ورئيسا مجلسي الاعيان والنواب ورئيس الديوان الملكي الهاشمي ومستشارو واميناء جلالة الملك وناظر الخايسة للكيه والطبيب الخاص وموظفو المجموعة الاولى من الفئة العليا (حسب نظام الخدمة المدنية) ورئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة العدل العليا والاشخاص الآخرون الذين يشملهم تعريف الوزير المختص .

٢ - المجموعة العامة :

موظفو الدرجتين الاولى والثانية من الفئة الاولى وموظفو الدرجات الاولى والثانية والثالثة من الفئتين الثانية والثالثة (حسب نظام الخدمة المدنية) وموظفو الدرجتين الاولى والثانية (حسب أنظمة موظفي الدوائر الأخرى) .

٣ - المجموعة الثالثة :

موظفو الدرجات الرابعة والخامسة والسادسة من الفئتين الثانية والثالثة (حسب نظام الخدمة المدنية) وموظفو الدرجتين الاولى والثانية (حسب أنظمة موظفي الدوائر الأخرى) .

٢ - المجموعة الاولى :

الاعيان والنواب وامين عام الديوان الملكي الهاشمي ورئيس التشريعات الملكي وموظفو المجموعة الثانية والثالثة من الفئة العليا (حسب نظام الخدمة المدنية) والموظفين الذين يشملهم تعريف الامين العام وموظفو الدرجات الخاصة والمديرون التنفيذيون في البنك المركزي والاشخاص المعينون بعقود على وظائف هذه المجموعة .

٣ - المجموعة الثانية :

موظفو الدرجتين الاولى والثانية من الفئة الاولى وموظفو الدرجات الاولى والثانية والثالثة من الفئتين الثانية والثالثة (حسب نظام الخدمة المدنية) وموظفو الدرجتين الاولى والثانية (حسب أنظمة موظفي الدوائر الأخرى) .

٤ - المجموعة الثالثة :

موظفو الدرجات الرابعة والخامسة والسادسة من الفئتين الثانية والثالثة (حسب نظام الخدمة المدنية) وموظفو الدرجتين الثالثة والرابعة (حسب أنظمة موظفي الدوائر الأخرى) .

٥ - المجموعة الرابعة :

بقية موظفي الدائرة .

ب - يعامل الموظف بعقد (من غير الموظفين المعينين على الوظائف ضمن المجموعة الاولى) والموظف غير المصنف على اساس راتبه الاساسي بنفس معاملة الموظف المصنف الذي يعادله في ذلك الراتب على ان لا يتجاوز تصنيفه المجموعة الثانية ومع مراعاة اية شروط ترد بهذا الشأن في عقود الاستخدام .

ج - باستثناء الاشخاص الذين سبق ان شغلوا وظائف ضمن المجموعتين الخاصة والاولى لا يتجاوز تصنيف الشخص من خارج ملاك الدائرة المجموعة الثانية .

المادة ٤ - تعدل المادة ٤ من النظام الاصلي على النحو التالي :-

أ - بإلغاء عبارة (عند تعيينه لأول مرة في غير مكان اقامته الاعتيادية) الواردة في صدر هذه المادة .

ب - بإلغاء عبارة (خمس ليل) الواردة في الفقرة ب منها والاستعاضة عنها بعبارة (ثلاث ليل) .

المادة ٥ - تعدل الفقرة (ا) من المادة ١٠ من النظام الاصلي بإلغاء عبارة (حسبها هو مدين) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (لا تتجاوز ما هو مبين) .

المادة ٦ - يلغى نص المادة ١٢ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ - يصدر الوزير المختص القرارات المنصوص عليها في المواد ٧، ٨، ٩، ١٠ من هذا النظام بناء على تنسيب لجنة برئاسة الامين العام وعضوية اثنين من كبار موظفي الدائرة يعينها الوزير المختص .

ب - يشترط لصرف البدلات والملاوات الواردة في المواد ٧، ٨، ٩، ١٠ من هذا النظام توفر الخصومات اللازمة قبل اصدار قرارات التخصيص وتوقف هذه البدلات والملاوات عند نفاذ الخصومات المرسودة لها .

ج - ترسل نسخ من القرارات المذكورة في هذه المادة الى وزير المالية / دائرة الموازنة العامة ورئيس ديوان المحاسبة .

هكذا من الأشهر

المادة ٧ - تعمل المادة ١٨ من النظام الأصلي بإضافة الفقرة التالية إليها : -

ز - (لا تدفع علاوات السفر المنصوص عليها في هذه المادة للموظف إذا كلف أو انتدب أو استدعي للقيام بعمل في مركز يقع فيه مسكنه الحالي).

المادة ٨ - يلغى نص المادة ١٩ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ١٩ -

أ - إذا كلف أي شخص ب مهمة رسمية خارج المملكة ، فندفع له علاوة السفر التالية من كل ليلة يقضيها في الخارج لمزايا تلك المهمة وتشمل تلك العلاوة جميع النفقات التي تكبدها بها في ذلك اجور النقل الداخلي)

المجموعة	للدول من صنف (أ) للدول من صنف (ب)	دينار	دينار
الخاصة	١٥٠	١٢٠	
الأولى	١٠٥	٧٥	
الثانية	٩٠	٦٠	
الثالثة	٧٥	٥٥	
الرابعة	٦٠	٥٠	

ب - يقرر مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير تسوية الدول من صنف (أ) والصنف (ب) .

ج - تزد علاوة سفر الوزير العامل وعلاوة سفر رئيس الوفد المسمى من المجموعة الأولى بنسبة ٥٠٪ كما تزد علاوة رئيس الوفد من بقية المجموعات بنسبة ٣٠٪ .

د - إذا تجاوز الشخص المكلف بمهمة رسمية خارج المملكة المدة المقررة للمهمة فلا تدفع علاوة السفر عن المدة الزائدة الإيوافقة الوزير .

المادة ٩ - تعمل المادة ٢١ من النظام الأصلي على النحو التالي : -

أ - بالغاء عبارة (لا تنطبق عليها احكام نظام البعثات العلمية المعمول به الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة منه بالمعبرة التالية (لا تنطبق عليها الاحكام المتعلقة بالبعثات العلمية والدورات في نظام الخدمة المدنية المعمول به) .

ب - بإضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة من مضمونها : -

(اما اذا تكلفت تلك الجهة بنقلات المتقاعين ، فيدفع للموعد ٥٠٪ من الخصصات المقررة) .

المادة ١٠ - تعمل المادة ٢٧ من النظام الأصلي بالغاء نص كل من الفقرتين (أ) ، (ب) منها والاستعاضة عنهما بما يلي :

أ - من الخصصات المرسودة لهذه الغاية في موازنة الدائرة : -

١ - اذا وقع السفر داخل المملكة .

٢ - اذا وقع السفر خارج المملكة وكان للقيام بالمهمة في المواد (٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤) من هذا النظام .

ب - من خصصات نقل النفقات العامة في موازنة وزارة المالية اذا وقع السفر خارج المملكة ، مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) من المادة ١٩ .

المادة ١١ - تستبدل كلمة (الفئة) حيث وردت في النظام الأصلي بكلمة (المجموعة) .

الحسين بن طلال

١٩٨٩/٣/٤

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
وزير العمل بالوكالة
نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية
نائب رئيس الوزراء
وزير التربية والتعليم
رئيس الوزراء
وزير الدفاع
زيد الرفاعي

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير المالية
وزير الصحة
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
د. هاشم الخياط

وزير المياه والري
وزير النقل والاتصالات بالوكالة
وزير التعليم العالي
وزير الاعلام
د. هاشم الخياط

وزير الزراعة
وزير الداخلية
وزير التخطيط
وزير العدل
يوسف حمدان

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير الثقافة والاثاث القومي
وزير الشباب
وزير الاسكان والعمارة والإسكان
زهر المجلوني

وزير السياحة
وزير التنمية الاجتماعية
وزير العموم
وزير الصناعة والتجارة
يونس حكيت

د. فواز طوقان
د. فايز الطراونة
د. هاشم الخياط
د. هاشم الخياط

هكذا من الأشهر